فرص بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية

الأستاذة : كرميش أمال

أستاذة مساعدة صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة آفاق بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية من خلال التطرق لأهم المشاريع التي اقترحها الاتحاد الأوروبي على الجزائر، في إطار سياسته القائمة على الترويج لمنافع مجتمع المعرفة للشعوب حول العالم بغرض تقليص الفجوة الرقمية و دعم النمو الاقتصادي، والترويج لتقنيات المعلومات ووسائل الاتصال عن طريق التعاون الدولي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الشراكة الأرو جزائرية، التعاون العلمي.

Résumé:

Cet article vise à examiner les perspectives pour la construction d'une économie de la connaissance en Algérie dans le cadre du partenariat euro algérien, grâce à des projets proposés par l'union européenne pour l'Algérie dans le cadre de sa politique de promotion des avantages de la société de la connaissance aux peuples du monde entier, dans le but de réduire la fracture numérique et de soutenir la croissance économique, et la promotion des technologies de l'information et les moyens de communication à travers la coopération internationale.

Les mots clés :économie de savoir, partenariat euro Algérien , la technologie

Abstract :

This article aims to examine the prospects for building a knowledge economy in Algeria under euro Algerian partnership, through to the most important projects proposed by the European Union for Algeria, which addressed, in the framework of its policy to promote the benefits of the knowledge society for peoples around the world for the purpose of reducing the digital divide and supporting economic growth, and promoting information technologies and means of communication through international cooperation

Keywords: knowledge economy, euro Algerian partnership, scientific ,technology

مقدمة :

لقد سعت الدول الأوربية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبًا إلى تبني مشروع طموح في برشلونة عام 1995، نظراً لأن العديد من الدول المكونة للاتحاد الأوربي لا تزال تحتفظ بعلاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع

جيرانها من الجنوب، كما أن هذه الأخيرة تمثل فضاءً لترويج المنتجات الأوربية، وتشكل اتفاقية برشلونة إطارًا جديدًا للعلاقات الثنائية ما بين دول الاتحاد و الدول المتوسطية تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية من خلال ثلاثة محاور تتمثل في الجانب الاجتماعي والثقافي المتعلق بتحقيق التقارب بين المجتمعات، والجانب الاقتصادي والمالي والمتمثل في إنشاء منطقة للتبادل الحر، و كذا الجانب السياسي والأمني الهادف إلى خلق منطقة للسلام في حوض المتوسط.

وباعتبار الجزائر أحد أطراف هذه الشراكة، فلقد عملت على تثمين التعاون الدولي من خلال الاستفادة من الفرص الثنائية ومتعددة الأطراف، فيما يتعلق باتفاق الشراكة مع الاتحاد وهذا من أجل مواكبة متغيرات العصر الحديث، والذي اتسم بالانتشار الواسع للمعلومات والاتصالات والانتقال من الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج السلع والخدمات المبنية على المادة الأولية إلى الاعتماد على السلع والخدمات المبنية على المعرفة .

ومن هنا عملت الجزائر على استغلال الفرص المتاحة والمتمثلة في جميع المشاريع العلمية والتكنولوجية التي طرحها الاتحاد الأوربي على الدول المتوسطية .

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من المشاريع المقترحة في إطار الشراكة الأوروجزائرية في بناء اقتصاد معرفي في الجزائر ؟

وهو يفتح المجال أمام طرح التساؤلات التالية:

- ما هو اقتصاد المعرفة ؟
- ما هي أهم مراحل التعاون التي عرفتها العلاقات الأوروجزائرية ؟
- ما هي معوقات و آفاق الاستفادة من الشراكة الأوروجزائرية في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات تم وضع **الفرضيتين التاليتين:**

- الشراكة الأورو جزائرية لن تساهم في بناء اقتصاد المعرفة ولذا الجزائر مطالبة بإعادة النظر في بنود اتفاقية الشراكة..
- بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر يتطلب إعادة النظر في السياسات والبرامج المتبعة وتكييفها مع متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

علما أن هذا الموضوع **يهدف** إلى:

إبراز مظاهر التعاون الأورو جزائري في مجال العلوم و التكنولوجيا، وكذا الفرص المتاحة منه لتسريع الانتقال نحو مجتمع المعرفة.

استعراض الوسائل و المقاربات المساهمة في تحسين وضعية الجزائر من خلال إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف.

ومن هنا تبرز **أهمية هذا الموضوع** في كون هذه الدراسة تناقش منهجا اقتصاديًا واقعيًا تبنته الجزائر، قائم على أساس الاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف زيادة المقدرة التنافسية

المحلية على جذب الاستثمارات ونقل التكنولوجيا من جهة، وتنمية العلاقة مع الاتحاد الأوربي من جهة أخرى رغبةً منها في الاستفادة من الأسواق الأوربية ونقل التكنولوجيا.

ومن أجل معالجة الإشكالية السابقة نتوقف عند أربعة **محاور أساسية** كما يلي:

المحور الأول: مدخل نظري لاقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: الشراكة الأورو جزائرية و آثارها على الجزائر.

المحور الثالث: واقع بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال الشراكة الأورو جزائرية .

المحور الرابع: رهانات وتحديات بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

المحور الأول: مدخل نظري لاقتصاد المعرفة.

يعد اقتصاد المعرفة توجها عالميا حديثا تسعى إلى تحقيقه الدول من خلال الاستفادة من المعرفة والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، ومن إنتاج البضائع إلى إنتاج المعلومات وإيجاد اقتصاد رقمي يكون عموده الفقري شبكة الاتصالات والمعلومات والاعتماد على قوة المعرفة باعتبارها محركا للإنتاج والنمو الاقتصادي.

1- ماهية اقتصاد المعرفة:

يشير اقتصاد المعرفة إلى ذلك الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة، وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي[1].

كما يعرفه " نجم عبود" على أنه ذلك الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة من حيث الإنشاء، التقاسم، التعلم، التطبيق، والاستخدام للمعرفة بمختلف أشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول اللاملموسة، وفق خصائص وقواعد جديدة[2].

و إجمالًا فإن اقتصاد المعرفة يشير إلى التحول الاقتصادي العالمي الناجم عن نجاح الاقتصاد الصناعي في إعادة صياغة أسسه و قواعده في إطار اقتصادي معولم ومتواصل، بحيث تكون مصادر المعرفة كأسرار العمل[3].

وفي ظل اقتصاد المعرفة تزداد أهمية المعرفة في حياة الإنسان وتتجسد هذه الأهمية الخاصة في حقيقتين رئيسيتين هما[4]:

ظهور ثورة المعلومات والتي اتسمت بالتراكم المعرفي بفضل التطور التكنولوجي

---

[1] أحمد عبد الونيس، مدحت أيوب، **"اقتصاد المعرفة"**، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة،200 6، ص17 .

[2] نجم عبود ، **"إدارة المعرفة"**، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص25.

[3] محمد أنس أبو الشامات، **" اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد28، عدد1، 2012، ص597.

[4] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض،**"اقتصاد المعرفة"**،متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.riyadhchamber.org.sa/mainpage/astthmar/mafhem/Pages/marfh.aspx
(تم الاطلاع عليه في 30 ماي 2015)

والمعرفي الذي يعرفه العالم اليوم، والتي أسفرت عن تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية للعديد من الدول التي أفلحت في تطويع تلك المعارف والمهارات بغرض زيادة مستويات إنتاجها المادي، وبالتالي تحقيق التميز عن باقي الدول الأخرى.

تطور تقنيات الاتصالات وامتزاجها مع ثورة المعلومات قد أثر على مختلف جوانب الحياة بما فيها الجانب الاقتصادي الذي يعتبر عنصرا محوريا في نسيج العلاقات الإنسانية، لتشكل تحولا جذريا في بنية الاقتصاد من خلال ميلاد اقتصاد جديد يتسم بخصائص تجعله مختلفا عن الاقتصاد التقليدي؛ يعرف باقتصاد المعرفة والذي يتسم بما يلي:

تغير مفهوم الثروة وعولمة الاقتصاد، حيث أنّ السمة المميزة لاقتصاد المعرفة هو التشابك بين الاقتصاديات والأسواق من خلال العولمة الاقتصادية، فلقد أصبحت العلاقات تقاس بحجم التعاملات التجارية والمالية التي تتم عبر الشبكات الرقمية الحديثة.

بروز نموذج جديد للتطور الاقتصادي وهو الرأسمالية المعرفية أو الفكرية والتي أصبح في ظلها رأس المال الفكري أهم من الرأسمال المادي وارتفع ثمن المعرفة والمعلومات مقابل انخفاض أسعار المواد الأولية[1] .

تغير بنية الاقتصاديات المتقدمة وتحولها من التصنيع إلى إنتاج المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها وتراجع مكانة الصناعات لتحتل صناعة المعلومات وتقنيات الاتصالات مركز الصدارة من حيث مساهمتها في الدخل[2]، فحسب الأمم المتحدة فإن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتنمو بمعدل 10 ٪ سنويا، وجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوربي مثلا هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا الإعلام والاتصال[3] .

أصبحت المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة ليست مجرد وصف لصناعات التكنولوجيا المتقدمة بل وصف لمجموعة من مصادر جديدة للمزايا التنافسية، التي يمكن أن تنطبق على جميع القطاعات والشركات[4]، وتتميز المعرفة بأنها[5]:

محمد لعقاب،**"الانترنيت وعصر ثورة المعلومات"**، دار هومة للنشر، الجزائر، 1999 ، ص09 . [1]

محمد أديب رياض الغنيمي، **"شبكات المعلومات: الحاضر والمستقبل"**، المكتبة الأكاديمية،القاهرة، 1999 ، ص12 . [2]

مراد علة،**"جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة- دراسة نظرية تحليلية- "**، ص01، متاح على الموقع الإلكتروني: [3]
)Conference.qfis.edu.qa/app/media/344.
تم الاطلاع عليه في 30 ماي 2015)

[4] فهد محمد بن جمعة،**"اقتصاد المعرفة..نهاية ندرة ثروتنا"**، صحيفة الرياض، عدد16731 ،2014 ،متاح على الموقع الإلكتروني:
www.alriyadh.com/927224)تم الاطلاع عليه في 02 جوان 2015)

[5] حمد بن عبد الله اللحيدان، **""الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعرفي"**، صحيفة الرياض، عدد15929 ،2012،متاح على الموقع الإلكتروني:
706531www.alriyadh.com/ (تم الاطلاع عليه في 20 ماي 2015)

المعرفة لا تنقص بكثرة الاستخدام بل هي تزداد وتتجذر نتيجة ذلك؛

المعرفة غير حسية وبالتالي غير ملموسة ولكن يمكن التحكم فيها؛

المعرفة ليست خطية حيث يمكن أن تتمخض فكرة صغيرة عن نتائج مذهلة كما حدث عند نشأة شركة Yahoo،

المعرفة مرتبطة بالعلاقات وهذا يعني أن المعرفة تتكامل فلا يمكن لأي جزء من المعرفة أن يكون ذا معنى إلا إذا وضع في سياقه المتكامل الذي يؤدي إلى المعنى؛

النمو المتزايد للقطاعات كثيفة الاستخدام للمعرفة مع نمو في نسبة عمال المعرفة إلى إجمالي قوة العمل، فقد نما عدد المشتغلين في وظائف العلوم والهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية والذين يمثلون فئة واحدة فقط من بين المشتغلين بالمعرفة، من حوالي 182 ألف وظيفة عام1950 لتصل إلى 5.4 مليون عام2009 [1].

فكيف يمكن لاقتصاد بلد ما أن يتحول إلى اقتصاد المعرفة، وما هي الأساليب الكفيلة لتحقيق ذلك؟

2- التحول نحو اقتصاد المعرفة:

إن بناء اقتصاد المعرفة يستدعي تنمية رأس المال البشري من خلال خلق المناخ المناسب لاكتساب المعرفة، و تطوير النظام الوطني للابتكار[2] والذي يعد قلب مجتمع المعرفة، وتطويره يعتمد على إسهام القطاع الخاص في أنشطة البحث والتطوير ، ففي الماضي القريب فشلت بعض الدول مثل الهند و البرازيل في الحصول على عائد اقتصادي كبير من البحث التطوير لأن المخرجات مرتبطة بالمعاهد والجامعات الحكومية وفي ظل اقتصاد المعرفة، يمول القطاع الخاص مشاريع البحث والابتكار، ففي الدول الصناعية يتعدى نصيب القطاع الخاص في الأنشطة الوطنية للبحث والتطوير أكثر من 50٪ فيما يتعلق بالتمويل والتنفيذ وعادة ما تكون حصة الجامعات بين 15 إلى 20 ٪ في حين لا تتجاوز حصة المعاهد الحكومية 10-15 ٪ من تلك الأنشطة، وتحقيق ما سبق يتطلب إعادة هيكلة وترشيد الإنفاق العام بغرض تعزيز المعرفة من خلال الاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي فمثلا نجد أن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان البحث العلمي والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، ما يساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطورا في العالم[3].

مما تقدم يمكن القول أن بزوغ عصر المعرفة وانعكاساته الكبيرة على الفكر الاقتصادي

---

[1] المرصد الوطني للتنافسية،"**مؤشرات اقتصاد المعرفة:الجمهورية العربية السورية2013**"، المرصد الوطني للتنافسية،2014 .

[2] كمال جوروز، "**قراءة في كتاب التعليم العالي وحراك الطلاب الدوليين في اقتصاد المعرفة**"، عدد07 ، مرصد التعليم العالي، السعودية، 2012 ، ص08 .

[3] حواس محمود، "**اقتصاد المعرفة**"،مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد1393،2005 ، متاح لى الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=51766 (تم الاطلاع عليه في 25 ماي 2015)

ومختلف أوجه الحياة يحتم علينا إعادة النظر في كافة الأطر والكيفية التي نعيش ونعمل بها، وهذا يتطلب أساليب جديدة ومتطورة بالشكل الذي يؤدي إلى صياغة مبادئ وأنظمة تواكب التغيرات الراديكالية التي تسود العالم الآن، وهذا يعني التغيير في أساليب تنفيذ الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وهو ما جعل الجزائر تبحث عن أساليب وطرق جديدة تدعم إستراتيجيتها الوطنية القائمة على بناء اقتصاد المعرفة ، ولقد تجسد ذلك في العمل على تشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

المحور الثاني: الشراكة الأورو جزائرية وآثارها على الجزائر:

تميزت العلاقات الأورو جزائرية دوما بالارتباط وهذا نظرا لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوربا، والعوامل التاريخية والإنسانية باعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة إضافة إلى العامل الاقتصادي حيث يعتبر الاتحاد أول شريك اقتصادي للجزائر .

1- ماهية الشراكة الأورو جزائرية:

الشراكة الأورو جزائرية هي نهج أوربي للتعاون يهدف من خلاله الطرفان- الجزائر و الاتحاد الأوربي - إلى تحقيق مستوى معين من التعاون في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و التكنولوجي، و لقد مرت العلاقات الأورو جزائرية بمرحلتين :

المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل برشلونة 1995[1] : لقد اعتبرت دول المجموعة الأوربية الشريك التجاري الأول للجزائر منذ الاستقلال، حيث استوعبت السوق الأوربية المشتركة 95 % من صادرات الجزائر و كانت 80 % من واردات الجزائر مصدرها الدول الأوربية، و رغم عدم توقيع الجزائر خلال الستينيات على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوربية، وذلك حسب اتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 و هذا ما جاءت به المادة 227 من معاهدة روما[2]، وفي فيفري 1964 م تم عقد أول لقاء بين الوفد الجزائري ووفد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليتبع بلقاءات متتالية في شهر مايو وديسمبر من نفس السنة، ولكن دون نتيجة فلقد قررت إيطاليا رفض متابعة منح أفضليات للصادرات الجزائرية، وهو ما جعل المجموعة الأوربية انطلاقا من سنة 1972 تباشر مفاوضات ثنائية للوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة الأوربية ، وفي 26 ابريل 1976 تم توقيع اتفاق تعاون بين الطرفين والذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 1978، واتسم التعاون في هذه المرحلة بالطابع التجاري والذي يهدف إلى ترقية

[1] www.caci.dz/UE/association/UE/htm.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة تقويمية:أثر اتفاقيات الشراكة على الزراعة العربية**"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1999، ص55.

المبادلات الأوروجزائرية وترقية الصادرات الوطنية من خلال تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية المشتركة .

كما استفادت الجزائر من دعم مالي تجسد في أربع بروتوكولات مالية خماسية، والتي حددت لتمويل تنفيذ التعاون وشارك البنك الأوربي للاستثمار في هذه العملية من خلال تقديم بعض القروض المدعمة (كما هو موضح في الجدول رقم01)

الجدول رقم01:حصيلة البروتوكولات المالية(1976- 1996) (الوحدة:مليون إيكو)

البروتوكولات المالية	المجموع	الالتزام		الدفع	
		المبلغ	النسبة(٪)	المبلغ	النسبة(٪)
ب1 :1977- 1981	114	108	95	97	83
ب2 :1982- 1986	151	141	94	92	65
ب3 :1987- 1991	239	239	100	38	16
ب4 :1992- 1996	350	145	41	15	10

La source: Bouzidi, **« essais sur l'ouverture de l'économie algérienne »**, n5, Alger, ENAD, 1998, p112.

أما المرحلة الثانية فتبدأ انطلاقا من مؤتمر برشلونة1995 حيث تم انعقاد أولى جولات التفاوض في مارس 1997، لتليها جولتين في أبريل و مايو من نفس السنة ، ونظراً لاختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية و السياسية، إضافةً إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر تم تجميد هذه المفاوضات ليتم استئنافها من جديد في 2001، أين تم التوقيع الأولي على مشروع الشراكة في 19ديسمبر 2001 ببروكسيل ، من ثم التوقيع النهائي على الشراكة في 22 أبريل 2002، لتدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 .

2- مضمون اتفاق الشراكة:

يتضمن اتفاق الشراكة 110 مادة مقسمة إلى 9 أبواب، كل باب خصص لدراسة محور معين:

الباب الأول: الحوار السياسي (من المادة 03- 05) حيث يقوم على دعم الأمن و الاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية و العمل على تنمية التفاهم المتبادل حول المسائل الدولية التي هي ضمن المصالح المشتركة.

الباب الثاني: حرية تنقل السلع (من المادة06- 29) تم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة ما بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال فترة زمنية قدرت ب12 سنة وهذا انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي بحلول 1917، وفي هذا الإطار تم الاتفاق على وضع إطار زمني يحدد نسب تخفيض تدريجية للحقوق الجمركية و الرسوم للمنتجات المصنعة و الزراعية .

الباب الثالث: تجارة الخدمات (من المادة 30- 37) حيث يلتزم الاتحاد بمنح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية " و في المقابل تمنح الجزائر امتيازات لموردي الخدمات الأوربيين ، انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد05 سنوات لمعالجة هذا الجانب،نظرا لعدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

[1] Meriem Boukhari, **« l'Algérie ouvre ses portes à l'Europe »**,l'exportateur –revue de

الباب الرابع: حركة رؤوس الأموال والمنافسة حيث تم الاتفاق على ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار المباشر وكذلك تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي (من المادة 38- 46) .

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي (من المادة 47- 66) من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات التي تخلق الثروة و تساهم في الحد من البطالة وزيادة حجم المبادلات، ومساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على إعادة تنظيم القطاع الصناعي .

الباب السادس: العمل على ترقية التعاون في المجال الاجتماعي و الثقافي و التربوي ذات الاهتمام المشترك (من المادة 67- 78) .

الباب السابع: التعاون المالي (من المادة 79- 81) و يهدف إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات الخاصة لخلق مناصب الشغل ، تسهيل دعم التنمية الريفية .

الباب الثامن: التعاون في مجال العدالة (من المادة 82 - 91) من خلال العمل على دعم جهاز العدالة بغرض محاربة ظاهرة غسيل الأموال ، محاربة العنصرية و الإرهاب .

الباب التاسع: أحكام مؤسساتية عامة و ختامية (من المادة 9- 110) حيث تم إنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري لمتابعة و دراسة المشكلات و إنشاء لجنة الشراكة مهمتها تسيير الإنفاق[1].

وفي إطار هذا الاتفاق استفادت الجزائر من مساعدات مالية تجسدت في برنامج ميدا1 خلال الفترة 1996- 1999 ، وكذا برنامج ميدا2 خلال الفترة 2000- 2006 ، ولقد بلغ إجمالي المساعدات 511 مليون أورو ، خصص منها 304.2 مليون أورو لبرنامج ميدا1 والباقي لبرنامج ميدا2 ،ولكن ما هو ملاحظ ضآلة نسبة تسديد المبالغ، حيث وصلت نسبة الامتصاص إلى 15.4 ٪ من مجموع المبالغ خلال الفترة 1995- 2002 ، ويعود السبب في ذلك إلى بطء تنفيذ البرامج.

3- آثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري: تتضمن الشراكة الأورو متوسطية العديد من المصالح لكلا الطرفين و ما هو ملاحظ أن أغلبية المزايا ستعود إلى الدول الأوربية لاعتبارات سياسية، اقتصادية، ثقافية...الخ، و رغم ذلك فإنها تحمل آثارا ايجابية و سلبية، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ- **الآثار الايجابية**: يرى البعض أن اتفاق الشراكة من شأنه أن يعيد إدماج الجزائر ضمن السوق العالمية على اعتبار أن هذا الاتفاق بمثابة ممر متدرج وضروري لمواجهة الآثار السلبية المحتملة من اندماج الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال:

- تعزيز العلاقات السياسية و الدبلوماسية و إقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد و الدول المتوسطية الموقعة لهذه الاتفاقيات ؛

l'association nationale des exportateurs algeriens,n5,2006,p08 .

[1] www.deldza-cec-eu/init/ue

- معالجة المشاكل المتعلقة بالأمن و الاستقرار السياسي ؛
- الحصول على الدعم المالي لتحقيق التنمية المستدامة و التنمية البشرية ؛
- تطوير قطاع النقل و ما يرتبط به من إعادة بناء وتحديث البنى التحتية المتمثلة في الطرق والموانئ والمطارات وكذا العمل على تحديث المعدات الفنية للنقل البري والسكك الحديدية ؛
- تحرير التجارة سيساعد على جذب الاستثمار وبالتالي زيادة تدفق رأس المال والخبرات التكنولوجية ويساعد كذلك على خلق فرص عمل جديدة وكذا الحصول على الدعم الفني والتنظيمي ؛
- الحصول على الدعم التقني في مجال التعليم والتكوين والبحث والتطوير مما يساعد على تأهيل الاقتصاديات المتوسطية، وتشجيع القطاع الصناعي والمالي، ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات وإعادة هيكلة القطاع الصناعي والمالي وتحسين النظم المحاسبة والرقابية للقطاع الإنتاجي، المصرفي والتأمين[1].

ورغم الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها الشراكة الأورو جزائرية للاقتصاد الجزائري إلا أننا يجب أن نقر بأن اتفاق الشراكة يجسد عدم تحقيق الاقتصاد الجزائري لتقدم على المستوى الاقتصادي والتجاري وكذا عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استغلال مزايا الاتفاق.

ب- الآثار السلبية :

ينتج عن الشراكة الأورو جزائرية آثار سلبية كثيرة نظرا لعدم التوافق بين أهداف الطرفين فالجزائر تسعى لتحقيق امتيازات اقتصادية أما الاتحاد الأوربي يسعى لتحقيق أغراض سياسية أهمها تحقيق الأمن السياسي ولكن يمكن إدراج أهم السلبيات فيما يلي:

عدم إدراج الملف الزراعي نظرا لأن الاتحاد الأوربي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات الفلاحية للدول المتوسطية التي تتمتع بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للدول المتوسطية مصلحة كبيرة في تحريرها ؛

- عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للجزائر على التكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية و تحرير للمبادلات ؛
- عدم الاهتمام بجانب الصناعة وإعطاء الأهمية لجانب الطاقة بما يخدم مصالح السياسة الطاقوية الأوربية .
- ومن خلال تفحص الآثار المحتملة التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء توقيع الاتفاق تبدو لنا أن الآثار ستكون سلبي إن لم تصاحب بإجراءات مناسبة لتخطيها أو التقليل منها على الأقل في المدى القريب.

---

[1] سلوى محمد مرسي،"**المشاركة الأوروعربية،ما لها و ما عليها و سبل تفعيلها**"،(الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوربية)،جامعة فرحات عباس،سطيف،8-9 ماي،2006 ،ص05 .

المحور الثالث :واقع بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال الشراكة الأورو جزائرية:

لقد سعت الجزائر في ظل الشراكة إلى الاستفادة من جميع المشاريع العلمية و التكنولوجية التي طرحها الاتحاد الأوربي على الدول المتوسطية والمتعلقة بالتعليم، التدريب، محو الأمية، التعليم الالكتروني .....الخ وذلك من أجل إنجاح الإستراتيجية الوطنية المتبعة لبناء اقتصاد المعرفة في الجزائر[1] .

1- التعاون العلمي والتكنولوجي الأوروجزائري:

ما هو متعارف عليه أنه من أهم بنود اتفاق الشراكة الأوروجزائرية هو تسهيل التعاون ما بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في الجانب العلمي و التكنولوجي من خلال:

- ✓ تطوير البحث العلمي في الجزائر ، وتشجيع الإبداع التكنولوجي (حسب المادة 51 من اتفاق الشراكة)؛
- ✓ تشكيل مجتمع المعرفة (المادة 60) ؛
- ✓ تعزيز تبادل المعلومات من خلال العمل على نشر أبحاث في المواد الأدبية، التقنية و العلمية (حسب المادة77) ؛
- ✓ تعزيز الشراكة في مجال التعليم و التدريب من خلال المساهمة في تطوير نظام التعليم و التدريب والتكوين المهني ، وتشجيع تعليم الإناث، وتطوير مستويات الخبرة لدى الإطارات التابعة للقطاع العام والخاص .

و انطلاقًا مما سبق نجد أن الاتحاد الأوربي يسعى إلى دعم نمو مجتمع المعلومات في الجزائر، والجزائر بدورها تسعى جاهدة للاستفادة من مساهمات الاتحاد الأوربي لذا عملت على تبني إستراتيجية الجزائر الالكترونية[2]، والتي هي بمثابة خطة عمل تهدف إلى إرساء دعائم اقتصاد المعرفة لمواكبة متغيرات القرن الحالي من خلال:

- ✓ تعزيز أداء الاقتصاد الوطني و الشركات والإدارة ؛
- ✓ تحسين قدرات التعليم و البحث و الابتكار ؛
- ✓ تحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تهيئة البيئة القانونية، تنمية رأس المال البشري والعمل على تطوير استخدام وإنتاج تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتشجيع التعاون العلمي والتكنولوجي الأوروجزائري، ولقد تعددت جوانب التعاون لتشمل ما يلي:

أ- تمويل إنشاء نظام وطني للمعلومات :

وتهدف هذه العملية إلى ترقية الإستراتيجية الوطنية لتطوير مجتمع المعلومات عن طريق إعداد برنامج عمل، وتوفير كافة الإمكانيات

[1] Abderrahmane Mebtoul, **"L'Algérie face au défis de la mondialisation : mondialisation et nouvelle culture économique** » , tome1, OPEU, p287-288.

[2] www.premier-ministre.gov.dz/ arabe/ media/PDF/dossier/Gov/rapportgovern ar.pdf

لدعم الربط عبر وسائل الاتصال ما بين شبكات البحث الأوربية والمتوسطية وغير الأوربية، ومن هنا تم اختيار مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST باعتباره الركيزة الأساسية لدعم بناء نظام معلومات وطني للمعلومات العلمية والتقنية، وهو يهدف إلى:

- ✓ إقامة التجارة الالكترونية من خلال تطوير الأعمال الالكترونية ؛
- ✓ إقامة مشروع الطب عن بعد، المكتبة الافتراضية ، التعليم عن بعد ؛
- ✓ إقامة شبكة أكاديمية للبحث ما بين مختلف المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث على المستوى الوطني .

ب- تمويل عدة مشاريع نموذجية: يتعاون الاتحاد الأوربي مع دول عديدة ومنظمات دولية في تمثيل مصالح أوربا والترويج بشكل فعال لمنافع مجتمع المعلومات للشعوب حول العالم، ولقد شملت هذه العملية الجزائر من خلال :

2- **تعزيز التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية:** في هذا الإطار اقترح الاتحاد الأوربي عدة مشاريع بغرض المساهمة في تطوير نظام التعليم والتدريب والتكوين المهني وتطوير مستويات الخبرة لدى الإطارات التابعة للقطاع العام والخاص ومن أهمها: **برنامج إيراسموس موندوس** والذي يهدف إلى تقوية التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وتشجيع تبادل و تنقل الطلاب، وهو يغطي الفترة الزمنية 2007-2008 بغلاف مالي قدره 13 مليون أورو، ثم تم تجديده من خلال إيراسموس موندوس في الفترة 2009- 2010 وبغلاف مالي يقدر بـ 29 مليون أورو ، **وبرنامج ابن رشد** و هو آلية لدعم التنقل بين الجامعات و هو امتداد للبرنامج السابق يهدف إلى دعم التعاون ما بين الجامعات ، و يشجع عملية نقل المعارف و الخبرات و المساهمة في تدعيم الصلات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية بين دول الاتحاد و دول المغرب العربي ، وبرنامج تومبوس TEMPUS وهو برنامج يعمل على دعم التعليم العالي من خلال تمويل ثلاث نشاطات هي:

- ✓ مشاريع مشتركة من خلال الشراكات المتعددة الأطراف بين مؤسسات التعليم العالي في الاتحاد والدول الشريكة ؛
- ✓ إتباع إجراءات هيكلية من خلال العمل على تطوير مؤسسات وأنظمة التعليم العالي في الدول الشريكة؛
- ✓ تطبيق إجراءات الدعم والمواكبة وتشمل نشاطات الإعلام مثل المحاضرات المركزة على مواضيع محددة والدراسات والتشاور بين المعنيين.

3- **دعم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** لقد قام بتمويل العديد من المشاريع في مجال الصحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولوضع المشاريع حيز التنفيذ تم اختيار المنظمات غير الربحية كمعاهد البحث، الجامعات، الجمعيات الصناعية، الغرف التجارية، كما يمكن للقطاع الخاص المساهمة عن طريق تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومن هنا تم اختيار مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST كنقطة محورية،

وفي هذا الإطار استفادت الجزائر من العديد من المشاريع أهمها:

برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين عملية التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال:

- التركيز على رفع الجودة وحسن التحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ؛
- التركيز على وضع نظام للجودة في بعض الفروع من خلال العمل على خلق مراكز تقنية ؛
- التركيز على الهيئات المعنية مثل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات .

البرنامج الأورو متوسطي للابتكار التكنولوجي: وهو برنامج يعمل على تشجيع استخدام أفضل التطبيقات في مجال التكنولوجيا، ودعم تأسيس وتحسين المنظمات الوسيطة المسئولة عن تنفيذ سياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الرابع: رهانات وتحديات بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية:

إن بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر يتطلب مراعاة العامل التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا من شأنه تحسين مستواها الاقتصادي وفتح المجال أمامها للاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في تطوير العلاقات بين الهيئات العلمية والتكنولوجية، ترقية التدريب والتعليم الفني، وتعزيز قدرات البحث العلمي والتطبيقي والتطوير في الجزائر من خلال بناء القدرات في الموارد البشرية والعلمية، وكذا العمل على نقل التكنولوجيا الملائمة من الدول الأوروبية إلى الجزائر .

ولكن رغم تعدد و تنوع البرامج إلا أن الاستفادة تكاد تكون منعدمة بدليل أن عملية نقل التقنية من الاتحاد إلى الجزائر بطيئة و يعود السبب إلى تهميش دور التقنية في المراحل التخطيطية، وعدم وجود مقدار كاف من تقييم المشاريع ، والتقصير في تدريب الأشخاص في مجال التقنيات الحديثة، مع اتسام قرارات القائمين على النواحي الاقتصادية بالنزعة الشخصية ، ضف إلى كل ذلك هيمنة المشاريع جاهزة التسليم الأمر الذي أدى إلى شيوع ثقافة تسليم المفتاح ، وهو ما أدى إلى زيادة التبعية التكنولوجية .

1. تحديات بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر:

إنّ بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر تواجهه العديد من الصعوبات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- **عدم استيفاء شروط بناء اقتصاد المعرفة** والتي من أهمها المرور بالثورة الصناعية الأولى والثانية، ثم الثورة المعلوماتية الراهنة هذا يبين أن اقتصاد المعرفة لم يتشكل بمحض الصدفة، وإنما هو نتاج للتراكم المعرفي الإنساني لفترات زمنية سابقة، انطلاقًا من عصر الزراعة مرورًا بعصر الصناعة وصولًا إلى عصر المعرفة، أين أصبحت المعرفة موردًا ومحركًا

للتنمية الاقتصادية وما هو ملاحظ أن الجزائر لم تمر بهذه السلسلة التاريخية.

- **محدودية السوق الوطنية**[1]: أسهمت التحولات التي عرفتها أوربا في القرنين 18 و 19 في تشكل أسواقها الوطنية والتي تشكلت تدريجيًا، الأمر الذي ساهم في تشكل السوق الرأسمالية العالمية، كما أن اقتصاديات الدول الأوربية قد مرت بمراحل عديدة وصولًا إلى الشراكة الإقليمية ثم التوحد الاقتصادي في إطار السوق الأوربية الموحدة وصولًا إلى مشاريع شراكة مع العديد من الدول، أما الجزائر لم تمر بكل المراحل السابقة فهي لم تعرف تراكمًا من شأنه تشكيل نمط الإنتاج الرأسمالي وهذا ما يصعب تكوين سوق وطنية، وحقيقة الأمر أنه ظهرت سوق وطنية مشوهة تتسم بثقافة التبادل والاستهلاك لا الإنتاج، وهذا ناجم عن ضعف البنية التحتية وعدم توفر العمالة المهنية المتخصصة وضعف ثقة الشركات العالمية و المستهلك الأجنبي بالمنتجات الجزائرية نظرا لعدم مطابقته للمواصفات والمعايير الدولية .
- **سطحية المشاريع التنموية:** إن المشاريع التنموية التي تتبعها الجزائر سطحية تهتم بالجانب الخارجي للحداثة دون العمل على تحديد معالم التخلف، ومرد ذلك الاعتقاد السائد في الجزائر هو كون التنمية تتحقق من خلال استيراد المعدات والآلات الجاهزة وكون التكنولوجيا هي محرك للتنمية، ولكن حقيقة الأمر نجد أن المشاريع الضخمة والتي يحتاج تنفيذها إلى الشركات الأجنبية الضخمة هي المسئولة عن عدم تخصص اليد العاملة وتفشي البيروقراطية في الأجهزة الإدارية[2]، إضافة إلى هجرة الأدمغة ورفض الدول الصناعية تزويد الدول النامية بالتكنولوجيا المتقدمة وذلك كي تبقى الأسواق النامية تابعة لها [3]، إضافةً إلى ما سبق فإن المشاريع التنموية لا تأخذ بعين الاعتبار البحث العلمي والتكنولوجي ولا تستخدم المهارات الوطنية في عملية التنمية وهذا من شأنه أن يقلص من مستوى الموارد البشرية .
- **هجرة الأدمغة والكفاءات:** تمثل هذه الهجرة نزيفا حقيقيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة بسبب محدودية مجال العمل والبحث

[1] عبد الأمير السعد، **"الاقتصاد العالمي:قضايا راهنة"**، دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة،2006ص130.

[2] جورج قرم، **"التنمية المفقودة- دراسات في الأزمة الحضارية و التنموية العربية"**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت،1971 ، ص137- 138.

[3] محمد رشيد الفيل، **"الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا"**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص73.

والتطوير أمام ذوي المهارات، وعدم إمكانية تحقيق طموحاتهم فلابد من إشباع روح البحث و التطوير ، كما أن السياسات التي تنتهجها الجزائر لا تستقطب الكفاءات فلقد قدر المؤشر الفرعي لمدى قدرة الدولة على الحفاظ على ذوي المهارات خلال الفترة2012-2013 بـ 2.1 لتحتل الجزائر الرتبة 137 من أصل 148 ، وهذا يبين وجود عجز تسبب في هجرة العقول يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة بسبب ضعف سوق العمل نظرا لجمود سوق العمل واللوائح التنظيمية وكذلك الفجوة بين المهارات والمعارف لدى الشباب، ولقد قدرت نسبة البطالة في 2012 بـ9,8 ٪ ، ومن هنا نجد أن رأس المال البشري مهدد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة، وهو بذلك يواجه تحديا صعبا يتعلق باسترجاع العقول المهاجرة والحفاظ على العقول التي لم تهاجر، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيئ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل والإبداع[1].

- **تدهور مناخ الاستثمار** بسبب ضعف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم كفاءة القوانين الخاصة وارتفاع نسبة الفساد، فلقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2013 ، 468 مشروع وهي تساهم في توفير 94043 منصب شغل، إلا أن هذه الاستثمارات موجهة نحو قطاعات الخدمات، البناء، النقل [2]، أما الاستثمارات المحلية فقد بلغت 52739 مشروع منها 105 مشروع في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويساهم في توفير 8276 منصب شغل والتي يمكن إيضاحها في الجدول التالي:

الجدول رقم02 :حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر لسنة 2013

الاستثمارات	العدد	المبلغ(مليون دينار جزائري)	مناصب الشغل
المحلية	52739	6050318	759366
الأجنبية	468	2022164	94043
المجموع	53207	8072482	853409

المصدر: حليمي حكيمة، ساسان نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص10 .

- **ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات**: تعتبر البنية التحتية للاتصالات والمعلومات مكونا أساسيا في اقتصاد المعرفة فهي المحدد الأساسي لبنية ومستوى التنافسية والشفافية للاقتصاد الكلي القائم على المعرفة والابتكار والتجديد، ويتوقف تحقيق ذلك على مدى جاهزية البنية التحتية ومعدلات استخدام الهواتف الثابتة

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم، "**تقرير المعرفة العربي 2014 –الشباب وتوطين المعرفة-** "، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي،2014، ص128 .

[2] حليمي حكيمة، ساسان نبيلة، "**الاستثمار في الجزائر:تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه**"، (الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر)، جامعة قالمة، 9- 10 ديسمبر 2014 ، ص10 .

والنقالة والنفاذ إلى الإنترنت[1]، فنجد على سبيل المثال أنّ الجزائر عملت على تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، فلقد عرف **سوق الهاتف النقال** تطورا كبيرا في استخدام الهاتف النقال بفضل تطبيق أحكام القانون رقم 2000- 03 المؤرخ ب05 أوت 2000 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية فخلال سنة 2013 بلغ عدد مشتركي الهاتف النقال 39,51 مليون مشترك بعد أن كان 37,52 مليون مشترك في 2012 أي بزيادة تقدر بـ .1989342 مشترك،أما عدد المشتركين في الهاتف الثابت فقد عرف ركودا نسبيا منذ افتتاح سوق الهاتف النقال الذي استجاب للطلب بواسطة العديد من مزاياه (الرسائل القصيرة، خدمات ذات القيمة المضافة) فلقد بلغ عدد مستخدمي الهاتف الثابت 7,98 مليون جزائري في 2013 وهو عدد ضئيل بالمقارنة مع عدد مستخدمي الهاتف النقال، أما فيما يخص **سوق الانترنت** فقد بلغت نسبة مستخدمي الانترنيت لكل 100 فرد في 2013 16,5 ٪ ، كما بلغت نسبة الأسر التي تملك الحاسوب 20 ٪ في 2010 ، ولقد بلغ عدد المواقع الإلكترونية في 2012 76000 موقع إلكتروني جزائري، وهذا يبين أن سوق الاتصالات يعرف نموا معتبرا ، فلقد خصصت الجزائر وفي إطار المخطط الخماسي 2010- 2014 150 مليار دينار موجهة لاستكمال احتياجات قطاع التكنولوجيا،وفي هذا الإطار قامت الجزائر بصياغة إستراتيجية الجزائر الإلكترونية مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم التي يعيشه العالم اليوم والتي تهدف إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني، تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار ورفع جاذبية البلد من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- **البحث والتطوير**: إن بناء اقتصاد المعرفة يستلزم ديناميكية ابتكاريه يغذيها البحث والتطوير وتكون هذه الديناميكية أكثر نشاطا وأكبر جدوى في مجال تكنولوجي المعلومات والاتصالات، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر إلا أن نشاطات البحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة، فلقد قدرت عدد براءات الاختراع المسجلة لدى المنظمة الأمريكية لبراءات الاختراع خلال الفترة (1963- 2013) بـ14 براءة اختراع وهو عدد ضئيل جدا [2].

[1] www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، مرجع سبق ذكره، ص117

❖ **طبيعة الاقتصاد الوطني**: الذي يعتبر اقتصادا ريعيا فهو يعتمد على قطاع المحروقات في إيراداته والذي يشكل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يساهم بـ 98 % من إيراداته الخارجية[1]، وإن أحادية الاقتصاد تساهم في تنامي مبدأ السلطوية و البيروقراطية، وهذا ينعكس سلبًا على سياسات التنمية الوطنية، فحسب تقرير البنك الدولي لعام 2006 فإن الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة والناتج عن ارتفاع أسعار النفط قد أخر وعطل الإصلاحات فيها خاصةً الهيكلية منها، حيث لا يتم توجيه إلا نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة ويعود ذلك إلى صعوبة التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر [2]، كما أدى إلى تفشي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والذي يمثل إجمالي الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام تهربًا من الالتزامات القانونية، ولقد عرفت الجزائر انتشارًا واسعًا لهذه الظاهرة من خلال بروز الغش الضريبي و الجمركي والتهرب الجبائي، الأمر الذي أدى إلى تشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية [3].

3- آليات تفعيل فرص الاستفادة من الشراكة الأورو جزائرية لبناء اقتصاد معرفي في الجزائر:

انطلاقًا مما سبق يمكن القول أنه يمكن تحقيق الاستفادة من **الشراكة الأورو-جزائرية** في حالة ما إذا تم إعادة النظر في السياسات والبرامج التي يتبعها الاقتصاد الجزائري والتي تعيق بناء اقتصاد المعرفة ومن أبرز هذه النقاط ما يلي:

أ- تطوير البنية المؤسساتية والتنظيمية من خلال إعادة تأهيل مناخ الأعمال بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستفادة من المشاريع التي يقترحها الاتحاد الأوربي ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إلغاء كل ما يعيق الاستثمار من بيروقراطية وقلة الحوافز ؛
- تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير التدريب بغرض الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في المنشآت الإنتاجية و الخدمية، و هذا يتطلب تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للتدريب والتعليم المهني والتقني وتحقيق شراكة فعالة ما بين القطاع العام والخاص من خلال:

---

[1] محمد حابيلي،"**الاقتصاد الجزائري:تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**"،مجلة الإصلاح الاقتصادي ، عدد20 ، ص12.

[2] Abdelkader Sid Ahmed, «**Développement sans croissance** », OPEU, Alger, p176

[3] البنك الدولي، "**واقع النزاهة و الفساد في العالم العربي:خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009-2010**"، ط1، بيروت، 2011، ص49.

- تعزيز العلاقات ما بين نظم التعليم العالي ومنظومة التدريب، وربطها بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية ؛

- تطوير قدرات الجهة القائمة بعملية التدريب وهذا من شأنه الارتقاء بأطر التخطيط لتنمية الموارد البشرية؛

- تطوير الجوانب النوعية لبرامج التدريب بغرض زيادة إنتاجية العاملين ؛

- تطوير برامج التدريب و التعليم المهني والتقني لتشمل نماذج متعددة مثل التدريب والتعليم المؤسسي ..الخ ؛

- تأمين التمويل اللازم لمنظومة التدريب وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التدريب .

ب- تطوير البنية التحتية التكنولوجية و تعزيز القدرات الوطنية و دفعها نحو التطوير التكنولوجي الذاتي و العمل على الحد من مركزية المشاريع التنموية.

إنّ المركزية الشديدة تحد من مشاركة المواطنين في تحقيق الإنتاج الحقيقي، ولابد من التركيز على استيراد المعرفة التطبيقية لا التكنولوجيا الجاهزة، ولابد من تصحيح المفاهيم حول تحقيق التنمية فهي لا تتحقق بمجرد استيراد التكنولوجيا، و إنما هي عامل مساعد يحتاج إلى بنية تحتية وبشرية مؤهلة قادرة على استخدامها وبالتالي تحقيق أهداف المجتمع .

ج: تطوير منظومة البحث والتطوير: حيث يتطلب تحديد أولويات الاستثمار في البحث والتطوير، وهذه الأولويات تقود إلى إطلاق المبادرات التي يمكن أن تزيد مهارة إدارة البحث الوطنية من خلال إقامة أشكال تنظيمية تساعد على بناء القدرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل على خلق أقطاب علمية وتفعيل دور الحظائر العلمية المتواجدة في سيدي عبد الله، عنابه، وهران[1].

د:تحسين نوعية خدمات الاتصالات من خلال إعادة هيكلة قطاع الاتصالات بغرض التخلص من احتكار الدولة للاتصالات من خلال فتح مجال المنافسة أمام القطاع الخاص لأن تعدد المتعاملين الخواص وشدة المنافسة يؤدي إلى انتشار استخدام الانترنت من قبل فئات المجتمع وبأسعار معقولة [2].

الخاتمة:

إن الحديث عن التعاون العلمي و التكنولوجي الأوروجزائري في اتفاقية الشراكة أمر غير محدد، فلقد اقتصر هذا المجال على كلمات التشجيع والتحفيز دون تحديد الآليات اللازمة لتسهيل بناء اقتصاد المعرفة، كما لم تتعهد دول الاتحاد بخطة المساعدة في هذا المجال.

وإجمالًا يمكن القول أن الشراكة لن تساهم في بناء اقتصاد المعرفة، خاصة في مجال نقل التكنولوجيا، وذلك بسبب تجاهل إزالة

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، "**نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي أسيا**"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009 ، ص 21- 22 .

[2] ربحي مصطفى عليان، "**مجتمع المعرفة:مفاهيم أساسية**"، (المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات)، الدوحة، قطر، 2012 ،ص2147 .

العوائق والحواجز أمام نقل التكنولوجيا الأوربية إلى الجزائر، بل سوف تساهم في زيادة شراء الآلات والمعدات من الاتحاد الأوربي، ومن هنا فإن الجزائر مطالبة بمراجعة بنود اتفاقية الشراكة بغرض تحقيق التكافؤ في المعاملات، على اعتبار أن هذا التعاون يجسد مبدأ اللاتكافؤ سواءً تعلق الأمر بالمعاملات أو مستويات التنمية، كما أنه يجب إرساء فكرة مفادها أن بناء اقتصاد المعرفة لا يمكن تحقيقه بالتعاون مع أطراف خارجية، وإنما تحقيقه مرتبط بما هو متاح من سياسات و برامج إستراتيجية فعالة متكاملة تعمل على تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والبشرية أي النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال التخطيط لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة والنظر إليه نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقانة، ليصبح نظاما وطنيا للابتكار والتجديد وإيجاد المناخ المناسب للمعرفة والتي تعد عنصرا هاما من عناصر الإنتاج، وهذا يتطلب إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده، وزيادة الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من التعليم الأساسي وحتى الجامعي مع زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتعزيز الإبداع والابتكار، وكذا تعزيز قناعة المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار والمساهمة في تعليم العاملين لديهم ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وهو ما يساهم في إرساء دعائم اقتصاد معرفي قوي في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد عبد الونيس،مدحت أيوب، "**اقتصاد المعرفة**"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006 .

2- جورج قرم، "التنمية المفقودة- دراسات في الأزمة الحضارية و التنموية العربية"، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت،1971 .

3- عبد الأمير السعد، "**الاقتصاد العالمي:قضايا راهنة**"، دار الأمين للنشر و التوزيع،القاهرة،2006 .

4- كمال جوروز، "قراءة في كتاب التعليم العالي وحراك الطلاب الدوليين في اقتصاد المعرفة"، مرصد التعليم العالي،السعودية، 2012 .

5- محمد أديب رياض الغنيمي، "**شبكات المعلومات: الحاضر والمستقبل**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1999 .

6- محمد رشيد الفيل، "الهجرة و هجرة الكفاءات العلمية العربية و الخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا"، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000 .

7- محمد لعقاب، "**الإنترنيت وعصر ثورة المعلومات**"، دار هومة للنشر، الجزائر، 1999 .

8- نجم عبود ، "**إدارة المعرفة**"، ط1، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2005 .

ب- المجلات:

1- محمد حابيلي، **"الاقتصاد الجزائري:تبعية متزايدة لقطاع المحروقات"**، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، عدد.20

2- محمد أنس أبو الشامات، " **اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد28، عدد1، 2012 .

ج- التقارير:

1- البنك الدولي، "واقع النزاهة و الفساد في العالم العربي:خلاصة دراسات حالات ثماني بلدان عربية 2009- 2010"، ط1، بيروت، 2011 .

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، "**نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي أسيا"**، الأمم المتحدة، 2009 .

3- المرصد الوطني للتنافسية، "مؤشرات اقتصاد المعرفة: الجمهورية العربية السورية2013"، سوريا، 2013 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**دراسة تقويمية:أثر اتفاقيات الشراكة على الزراعة العربية"**، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1999 .

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، "**تقرير المعرفة العربي 2014** –الشباب وتوطين المعرفة"، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2014 .

د- الملتقيات:

1- حليمي حكيمة، ساسان نبيلة،" الاستثمار في الجزائر: تقييم لمناخه وقراءة في ملامحه" ، (الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر)، جامعة قالمة، 9- 10 ديسمبر 2014 .

2- ربحي مصطفى عليان، "**مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية"**، المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة، قطر، 2012 .

3- سلوى محمد مرسي، "**المشاركة الأورو عربية: مالها وما عليها وسبل تفعيلها"**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية، جامعة فرحات عباس،سطيف، 8- 9 ماي2006 .

ه- المواقع الإلكترونية:

1- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "**اقتصاد المعرفة"**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.riyadhchamber.org.sa/mainpage/astthmar/pages/marfh.aspx

2- حواس محمود، "**اقتصاد المعرفة"**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 1393، 2005 ، متاح على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/show.art.asp?aid=51766

3- حمد بن عبد الله اللحيدان، "**الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعرفي"**، صحيفة الرياض، عدد 15929، 2012 ، متاح على الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com/706531

4- فهد محمد بن جمعة، "**اقتصاد المعرفة: نهاية ندرة ثروتنا**"، صحيفة الرياض، عدد 16731 ، متاح على الموقع الإلكتروني :
www.alriyadh.com/927224

5- مراد علة، "**جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة- دراسة نظرية تحليلية**"، متاح على الموقع الإلكتروني:
Conference.qfis.edu.qa /app/media/344

6-www.deldza-cec-eu/init/ue

7-www.caci.dz/UE/association/UE/htm

8-www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/dossier/Gov/rapport gover ar.pdf

9-www.andi.dz/index.php/ar/tic16042à15

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- Abdelkader Sid Ahmed, **« Développement sans croissance** », OPEU, Alger.

2-Abderrahmane Mebtoul**, " L'Algérie face au défis de la Mondialisation :mondialisation et nouvelle culture économique** »,tome1,OPEU.

3-Meriem Boukhari, **« l'Algérie ouvre ses portes à l'europe** », revue de l'association nationale des exportateurs algeriens,n5,2006.